

## ١٨٠/٤٥ - التطورات المتعلقة بأنشطة مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٣٥/٤٤ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ تضع في اعتبارها قرار لجنة حقوق الإنسان ٤٦/١٩٨٩ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩<sup>(١٨٣)</sup> و ٢٥/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠<sup>(٣)</sup>، فضلاً عن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٧/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠،

وإذ ترى أن تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها يمثل أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، ومسألة على أقصى قدر من الأهمية بالنسبة للمنظمة،

وإذ تدرك أن عبء عمل مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة قد تزايد بسرعة في السنوات الأخيرة، بينما قصُرت الموارد عن مواكبة الزيادة في مسؤولياته<sup>(٣١١)</sup>،

وإذ تلاحظ أن الحالة المالية الصعبة خلال فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ وضعت عراقيل كبيرة أمام تنفيذ الإجراءات والآليات المختلفة مما أثر تأثيراً سلبياً على خدمة الأمانة العامة لهيئات حقوق الإنسان المعنية، ونال من نوعية التقارير ومن دقتها،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام<sup>(٣١٢)</sup> وإذ تلاحظ أنه بالرغم من الاعتراف بأن مسؤوليات مركز حقوق الإنسان قد تزايدت بسرعة في السنوات الأخيرة، فإن الاقتراح المحدد الوحيد المقدم في التقرير كحل مؤقت في عام ١٩٩١ للمشاكل التي تطرحها حالة موارد المركز، حسبما طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٧/١٩٩٠، هو الإشارة إلى التبرعات،

١ - تطلب إلى الأمين العام أن يتصرف على الفور استجابة لاحتياجات مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة وأن يتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية، في موعد لا يتجاوز ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بمقترحات محددة إضافية، كحل مؤقت لهذه المشاكل في فترة السنتين الحالية، مبنياً على وجه الخصوص الموارد البشرية اللازمة للمركز لكي يضطلع بمهامه على نحو ملائم، إلى جانب الآثار الإدارية والمتعلقة بالميزانية المترتبة عليها، كي يمكن إنجاز عملية الميزنة بحلول نهاية الدورة الحالية<sup>(٣١٣)</sup>؛

٢ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام، وفقاً لالتزامه<sup>(٣١٤)</sup>، أن يدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ مقترحات تتعلق بالبرنامج والموارد كحل طويل الأجل للمشاكل التي تطرحها حالة مركز حقوق الإنسان، استجابة لاحتياجات المركز وبشكل يتناسب وحجم أعماله، آخذاً أيضاً في اعتباره ضرورة الاستجابة لطلبات الحصول على الخدمة الاستشارية والمساعدة التقنية، وبالدرجة الأولى الطلبات المقدمة من البلدان النامية، والمقترحات الواردة في تقرير فرقة العمل المعنية باستخدام الحاسبات الإلكترونية<sup>(٣١٥)</sup>، وكذلك في الدراسة التي أجراها خبير مستقل<sup>(٣١٦)</sup> بشأن التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛

٣ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مؤقتاً عن تنفيذ هذا القرار إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والأربعين وأن يقدم تقريراً ختامياً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، وذلك في إطار البند المعنون « تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ».

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

(٣١٣) انظر: A/C.5/45/66.

(٣١٤) انظر: E/1990/50، الفقرة ٥٩.

(٣١٥) انظر: E/CN.4/1990/39، المرفق.

(٣١٦) انظر: A/44/668، المرفق.

(٣١١) انظر: E/1990/50.

(٣١٢) A/45/807.